نظرات نقدية في كتاب
"العمل الديني وتجديد العقل"

كتبها

الأستاذ العالم

سعيد فودة

حفظه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

هـدف الكتـاب كما وضـحه مؤلفـه: العمل على تحصيل الشـروط التكاملية والتجديدية لترشـيد اليقظة الدينية الفارغة من السند الفكـري، وذلك بالتغلغل في أعمـاق التجربة الدينية لإبلاغها الغاية الحاملة للـداخل فيها على التخلق الـديني، وهـذا التخلق هو سـبيل السعادة البشرية.

محتـوى الكتـاب: يتـألف الكتـاب من ثلاثة أقسـام؛ القسم الأول: يتنـاول دراسة العقل المجـرد وحـدوده. والقسم الثاني: يتنـاول دراسة العقل المسـدد وآفاتـه. وأما القسم الثالث: فيتناول العقل المؤيد وكمالاته.

والخلاصة كما ذكرها المؤلف في المقدمة[1]: "**يتـبين من محتـوى هـذا الكتـاب أن العقل درجـات، وأن أبلغ الـدرجات في العقلانية ما أخذ بالتجربة الإيمانية الحية.**".

غاية هذه الدراسـة: نظـرا لتمـيز الكتـاب المـذكور في بابه، وخاصة في هذا الزمان، فـإنني وبعد دراسـته دراسة متمعنـة، أحببت أن أكتب عليه بعض التعليقـات النقديـة، وذلك لما يبعثه ذلك من اهتمـام بالكتـاب نفسه، وأهدف أيضا إلى توجيه أنظار القراء والأصحاب إلى أهمية التفكير المنظم المبني على الطرق العقلية المعتـبرة في الأعمـال الفكرية المعاصـرة والماضـية. ولعل هذه الدراسة تكون بادئة لتحقيق هذا الأمر.

---

[1](?) العمل الديني وتجديد العقل، ص12.

وسوف أهتم أساسا بالنقد السلبي، لأن الأصل في هذا الكتاب هو الحسن، وما يهمــني بعد ذلك هو التنبيه على بعض ما يمكن أن يكون محل نقـاش أو أخذ وردٍّ، ليتكامل العمل الفكري بالنقد المبــني على الجدية في البحث، لا على مجـــــرد تلقط الألفـــــاظ وتــــــركيب الاعتراضــات غــير المبنية على أســاس فعلي. والنقد الفاعل هو النقد الذي يصـدر من ناقد معتقد فيـه، وأما النقد الذي يكتبه الواحد لغير ذلك فمهما كان أثره فإنه يتقاصر عن الوصول إلى مرتبة الأول.

ولــذلك فإننا ســوف نبــني انتقاداتنا على ما نعتقد فعلا أنه حــق، أي سنشــير إلى نقد ما نعتقد أنه غــير صحيح، وأما ما نعتقد حقيته فلا نشتغل بالتشكيك فيـه، وذلك لأن المرحلة الحالية لا تحتمل التشـــــكيك فيما نعتقد بصحته، لأن غيرنا يتكفل بـذلك! ويبـذل في ذلك جهـــداً كبــيراً، ولكننا نكتفي ببنـــاء أفكارنا على الأدلة القوية والتحليل الجـاد للاعتراضـات الـواردة علينا من المخالفين.

وفيما يلي، سـوف نباشر بـذكر بعض الاعتراضـات الأصلية التي نرى أن من الضروري مناقشتها حول هذا الكتــاب. وسنخصص هـذا البحث لدراسة القسم الأول فقط من الكتـاب وهو القسم المتعلق بالعقل المجـرد لأهمية هذا الموضوع.

<u>أولا: **حول العقل وتعريفه.**</u>

هنـاك ثلاثة أطـوار للعقل عند د. طـه، وهي العقل المجرد والعقل المسدد والعقل المؤيد.

عرف المؤلف العقل المجـرد بقوله[1]: **إن العقل المجرد عبارة عن الفعل الذي يطلع به صاحبه على وجه من وجـوه شـيء مـا، معتقـدا في صدق هذا الفعل، ومسـتندا في هـذا التصـديق إلى دليل معين.**

وعـــرف العقل المســـدد بقوله[2]: **إن العقل المســدد عبـــارة عن الفعل الـــذي يبتغي به صـــاحبه جلب منفعة أو دفع مضـــرة، متوسلا في ذلك بإقامة الأعمال التي فرضها الشرع.**

وعرف العقل المؤيد بقوله[3]: **إن العقل المؤيد عبـــارة عن الفعل الـــذي يطلب به صـــاحبه معرفة أعيـــان الأشـــياء بطريق الـــنزول في مـــراتب الاشـــتغال الشـــرعي مؤديا النوافل زيـــــادة على إقامة الفـــــرائض على الوجه الأكمل.**

ثم قــال: **إذا كــان العقل المجــرد يطلب أن يعقل من الأشـــياء أوصـــافها الظـــاهرة أو بالاصــطلاح رســومها، وكــان العقل المســدد يقصد أن يعقل من هـــذه الأشـــياء أفعالها الخارجة أو أعمالهــا، فــإن العقل المؤيد على خلاف منهما يطلب بالإضافة إلى هذه الرسوم وتلك الأعمــال، الأوصــافَ الباطنة والأفعــال الداخلية للأشياء أو ذواتها، والمراد بالذات، ما به يكون الشيء هو هو، أو قل هويته.**

---

[1] (?) العمل الديني وتجديد العقل، ص17.
[2] (?) العمل الديني، ص58.
[3] (?) العمل الديني، ص121.

والفــرق بيِّنٌ بين الــذات الــتي يقصــدها المؤيد والذات المقصـودة لغـيره، فليست ذاتا متصـــورة، لأن هـــذه ليست على الحقيقة إلا مجموعة صـــــــفات خارجية تقع تحت تجريد العقل النظـري، ولا حـتى ذاتا مسـتعملة، لأن هذه بدورها ليست إلا مجموعة أفعـال خارجية تقع تحت تســــــديد العقل العملي، وإنما هي ذات متشخصة في الوجـــــــود ومتحققة في العيان، ذات نحتـاج في إدراكهـا، لا إلى النظر وحــده، ولا إلى العمل معــه، وإنما إليهما معا بالاستعانة بالتجربة، أو بتعبير جامع، إلى نظر عملي حي، فهو وحــده القــادر على الإحاطة بالأعيان.

وقـال أيضا[1]: **فلو أردنا تقريب هـذا المعـنى بمثال متـداول، فـإن قـول القائـل: إني أعلم من فلان كـذا، لأنه بلغـني عنه كـذا"، يسـتفاد منه أن علمه هـــذا علمه هـــذا علم نظـــري بأوصــاف ظــاهرة، أما قولــه:"إني أتعامل مع فلان، لأني أنتفع به في كـــذا"، فـــإن معرفته هذه معرفة عملية بأفعـال خارجية في اجتلاب المنفعة واجتنــاب المضــرة، وأما قولــه:"إني أحب فلانــا، لأنه يحبــني"، فـإن معرفته هـذه معرفة حية تسـتعين على الأوصـاف الظـاهرة والأفعـــــال الخارجية بجملة من الأوصـــــاف الباطنة والأفعال الداخلية.**

<u>التعليق على هذه التعريفات:</u>

[1](?) العمل الديني،ص122.

هذا هو ما ذكره المؤلف في صدد بيان تعريفات درجات العقل الثلاث عنده، ولا كلام لنا فيها الآن. وفيما يلي، سوف نبين بعض ما ذكره في لواحق هذه التعريفات:

الأولى: قال المؤلف[1]: "يتبين من هذه المقدمة أن فيما ذكرنا من أوصاف العقل احترازا عن القول بأن العقل جوهر، أي ذات قائمة بالإنسان يفارق بها الحيوان، ويستعد بها لقبول المعرفة، كما يسود الاعتقاد بذلك في الثقافة الغربية تأثرا بنظرية الفكر اليوناني في العقل، ومعلوم أن الثقافة الإسلامية العربية هي الأخرى أخذت بهذه النظرية، وأخرجت بعض شعب المعرفة الإسلامية على مقتضاها"

في هذا النص يقرر المؤلف أن المعنى الذي انتشر للعقل في الثقافة العربية الإسلامية يقوم على جوهرية العقل، أي أن العقل جوهر، وليس فعلا، والظاهر أنه يقصد بأن مفهوم العقل انتشر في الثقافة الإسلامية على وجه العموم، ولكنه يقول أيضا بعد ذلك أن[2]:

"العقل هو فعل معلول لذات حقيقية، وهذه لذات هي التي تميز بها الإنسان في نطاق الممارسة الفكرية الإسلامية العربية."

وهذا تأكيد منه لما قرره سابقا بتعريفات أطوار العقل الثلاثة.

وقال في نفس الصفحة:"ولم يغب هذا المفهوم الفعالي والحركي للعقل عن هذه الممارسة الإسلامية

---

[1](?) العمل الديني، ص17.

[2](?) العمل الديني، ص18.

العربيـة، فاسم العقل عند المسـلمين وجمهـور العقلاء كما يقـول ابن تيمية إنما هو صـفة، وهو الـذي يسـمى عرضا قائما بالعاقل."

وهـذا اعـتراف منه بـأن العقل كفعل لم يغب عن الممارسة الإسلامية العربية!

وكأنه يشير إلى أن هناك ممارسة أخـرى إسـلامية وهي غـير عربيـة، وأن هـذه الممارسة اعتـبرت العقل ليس فعلا، بل ذاتا!

فهنـــاك اعتبـــاران للعقل في الممارسة الفكرية الإسـلامية كما يقـول طه عبـدالرحمن[1]:"إن التصـور الفعالي للعقل ازدوج في الممارسة الفكرية الإسلامية بالمعنى التشييئي الذي عدلنا عنـه، هـذا المعـنى الـذي يرد عند بعض علماء المسلمين في ادعائهم بأن العقل يراد به الغريزة."

إذن فهنـــاك اختلاط في مفهـــوم العقل عند د.طه في الممارسة الفكرية الإسلامية. فطائفة تعتبره شـيئا أي ذاتا قائمة بنفسها، والأخرى تعتبره فعلا صــادرا عن ذات.

ولكن نلاحظ هنا أن العبـــارة الـــتي نقلها د.طه نفسه عن ابن تيمية تنفي أن يكـــــون العقل دالا على شيئية العقل وجوهريتــه، عند المسلمين وجمهـور العقلاء، وتنص على أنهم يقولـون إنما هو صـفة، والصـفة ليست شـيئا وذاتا كما هو معلـوم. وهـذا نفسه يخـالف ما مال إليه د.طه من كون مفهوم العقل الشيء منتشـــرا عند المســلمين، لأنها تنص على أن

[1](?) العمل الديني، ص19.

جمهـــور العقلاء والمســـلمين على أن العقل صفة !

الثانيــة: عند تحليل التعريفــات الثلاثة للعقل الــتي أتى بها د. طه، نرى أنه عرف العقل المجرد بأنه فعل، يطلع به صاحبه على وجه من وجوه شيء مــا، معتقــدا في صدق هذا الفعــل...الخ فالعقل فعل نتيجته الاطلاع أي المعرفــة، والمعرفة عبــارة عن الصــورة الحاصــلة عند النفس. فالعقل فعل ينتج عنه إدراك ومعرفـــــــة، فالغاية من الفعل هو الإدراك.

وأما قوله (معتقدا في صدق هذا الفعل)، فالصدق هو مطابقة الشيء للأمر في نفســه، وهو اشــترط في العقل المجرد التصديق بالفعل ، وهذا التصــديق إما أن يكون عين العقل أو جــزء منه أو خارجا عنــه، أي لو لم يكن الواحد معتقدا بصدق الفعل، لما كان عقلا مجردا، ولكن يســـتحيل أن يكـــون التصـــديق عين العقـــل، ويستحيل أن يكون جزأه، لأن الشيء لا يشرط بنفسه ولا بجزئه، فوجب أن يكون أن يكون غيره، وهذا الغــير إما أن يكـــون فعلا تعقليا آخـــر، أو لا، فـــإن كـــان فعلا تعقليا، فإما أن يكــون كاشــفا عن عين المطلــوب هنــا، وهو مستحيل لما مــرَّ، أو يكــون كاشــفا عن غــيره، فلا يفيد اشـــتراطه هنـــا، فما المعـــنى من اشـــتراط فعل كاشف عن شيء لشيء آخر؟!

وإما أن يكون فعلا ليس تعقليا، فيلزم كائنا ما كان هذا الفعــل، اشــتراط العقل بغــير العقل ليكــون تعقلا، وهذا لا يسقتيم كما هو ظاهر.

وقد اشــترط الــدكتور طه للفعل لكي يكــون تعقلا أن يكــون التصــديق متعلقا بهــذا الفعــل، واشــترط أن يكون التصديق مســتندا إلى دليــل، ونحن لو فكرنا في

مفهوم التصديق، فإما أن يكون هو نســبة أمر إلى أمر أو هو الإذعان للنسبة، وقد اشترط د. طه أن يكون هو التصديق مسنودا إلى دليل معين. فهذا الدليل يجب أن يكــون كاشــفا عن حقية هــذه النســبة، والنســبة يجب تعلقها بالفعل، فالحاصل أن د.طه يشــترط للفعل لكي يكون تعقلا شبقه بتصديق واشترط للتصــديق اســتناده إلى دليل والــدليل كاشف عن المــدلول. فما المــدلول هنا؟ ألا يجب أن يكون هو ما تعلق به التصــديق، ولكن ما تعلق به التصــديق هو عين الفعل الــذي أطلق عليه د.طه اسم العقل المجـــرد، وقد قـــرر أن هـــذا الفعل يطلع به صاحبه على وجه من وجوه شيء مــا، ولنا هنا أسئلة

ما هو المقصود بالدليل القائم على التصديق

ما هو المقصود بالتصديق؟

ما الذي يكشف عنه الدليل القائم على التصديق؟

ما هو الذي يكشف عنه الفعل التعقلي المجرد؟

أنا أرى أن غبشا يسود ذلك كله.

وأيضا فهــذا الــدليل القــائم على التصــديق إما أن يكون كليا أو مشخصا، وعلى الاحتمال الأول نرجع إلى القواعد المنطقية التي يقدح فيها د.طــه، أو إلى الأدلة الأولية الــتي هي جــزء من هــذا المنطــق. وإذا كــان شخصــيا فيلــزم وجــود دليل على كل فعل تعقلي، فإما أن يتسلسل أو يدور وكلاهما باطل.

وأيضا فكلمة الفعل صـــادقة على أفعـــال النفس وعلى أفعال الجوارح، فما هو المقصــود هنــا؟ الظــاهر إرادة الإثنين، ويلــزم على ذلك دخــول أفعــال الجــوارح

في التعقــل، ولكن أفعــال الجــوارح تكــون لازمة عن التعقل وليست علة لـه، ولو كـانت، فلا يقـال عنئذ عن العقل هنا إنه مجردٌ لأن واسطته وعلته غير مجردة.

وإذا قصد أن العقل مجـــــــرد عن المقاصد الكلية والغايات التكاملية الإنسانية، وهذا هو ما يظهر منه في أكثر المواضع، فإن هذا لا يجوز اتخاذه قادحا في نفس العقـــــــل، لأن المعرفة من حيث هي هي، لا تعلق لها بالمقاصـــد، وإنما الـــذي يتعلق بالمقاصد هو العـــارف، فالـــذي يدفعه إلى المعرفة يكــون مقصــدا وغاية لــه، وهــذه الغاية من حيث هي، لا بد أن تكــون خارجة عن مفهـوم المعرفـة، وإلا لـزم عـدم إمكـان ادعـاء وجـود عقل مجرد.

فالحاصل أن التعريف غــير تــام وتســوده جــوانب نقص.

والآن نذكر بعض الملاحظـات العامة على بعض ما ذكره في هذا القسم.

أولاً:- لقد قــــرر الـــــدكتور طه أن الثقافة العربية الإسلامية أخذت بنظرية كون العقل شيئاً، وإن قرر أن مفهـــــــوم العقل الفعـــــــالي لم يغب عن الممارسة الإسلامية العربية. وقال[1]: "إن التصور الفعـالي للعقل ازدوج في الممارسة الفكرية الإســـــلامية بـــــالمعنى التشييئي الذي عدلنا عنه، هـذا المعـنى الـذي يـرد عند بعض علماء المسلمين في ادعائهم بأن العقل يــراد به العزيزة، وإن كـانوا يميلـون إلى اعتبارها قـوة أو ملكة أكثر من اعتبارها ذاتاً أو جـوهراً، فوقع لـديهم التـأرجح بين هذين المعنيين".

---

[1](?) العمل الديني، ص91

إن جماهير المسلمين وعلماءهم رفضوا اعتبار العقل ذاتاً. وهو المنطلق الذي انطلقت منه الفلسفة اليونانية. وغالبهم اعتبره فعلاً أو صفة أو غريزة وغير ذلك، فكيف يقال إنهم اعتبروه ذاتاً.

إن الذين اعتبروا العقل ذاتاً هم الفلاسفة المتبعون لفلاسفة اليونان كابن سينا والفارابي وأبن رشد، وهؤلاء لا يعبرون عن حقيقة الفكر الإسلامي. أما المتكلمون باختلاف طبقاتهم وفرقهم فلم يرضوا باعتبار العقل جوهراً أي ذاتاً، إلا ما وجد عند بعض أفرادهم، وهم قلة متأثرون في قولهم بذلك بما ورد عند الفلاسفة فإذا كان الأمر كذلك، فكان الأصل أن يقول إن الأغلب من المتكلمين لم يعتبر العقل ذاتا، وبعضهم اعتبره كذلك، ولا يعكس الأمر!!

والغريزة ليست بجوهر حتى يفهم د.طه من ذلك ميلهم إلى تشييء العقل!!

ولما لاحظ د.طه ذلك، حاول أن يفرَّ من هذا الغلط الواضح بالقول بأنهم وإن نفوا جوهرية العقل صراحة، إلا أنهم عند الممارسة جروا على اعتباره ذاتاً. أي يريد القول بأنهم لم يستطيعوا التخلص من أثر الثقافة اليونانية، وهو ما نعتقد بطلانه، وابتناءه على محض المبالغة.

ثانياً:- قال د.طه الرحمن[1]: "وإذا ثبت أن العقل ليس جوهراً على مقتضى المعنى اليوناني وإنما هو فعل من الأفعال أو وصف من الأوصاف التي نقوم بالقلب على مقتضى المعنى الإسلامي، وثبت أيضاً لزوم التسليم بالتفاعل والتقريب التداولي حتى يتلاءم

---

[1](?) العمل الديني، ص20

المعـنى الـدخيل مع فقضـيات المعـنى الأصـيل، ثبتت معهما الدعاوى الآتية التي نقول بها بصدد العقل:-

إن العقل قد يحسن وقَـــدْ يقبح كما تحسن وتقبح الأفعال والأوصاف، وليحسن العقل إذا سلك به صاحبه مســالك المعرفة الحقيقــة، ويقبح إذا أنحــرف به عن هـــذه المســـالك المعرفية المســـتقيمة، وأوقعه في المظان والشبهات والشفاعات" أهـ.

هـــــــذه المقولة وهي حسن العقل وقبحه باطلة قطعـاً، ويمكن إبطالهـا حـتى بنـاءً على نفس التعريف الذي اقترحه د. طه، فإذا كان العقل المجرد بـالتعريف فعلاً يطلع به صاحبه على وجه من وجوه الشيء، وإذا كـان العقل المســدد هو الفعل الـذي يبغي به صـاحبه جلب النفع بنـاءً على قيامه بـالفرائض الشــرعية، وإذا كــان العقل المؤيد فعلاً يبغي به صــاحبة الإطلاع على أعيان الأشياء عن طريق الاشتغال الشرعي بالنوافــل. إذا كـانت الأنــواع والأطـوار الثلاثة للعقل عند د.طه ما ذكرنـــاه، فإننا لا يمكن أن نجد فيها وجهــاً من وجـــوه القبح وينبغي ملاحظة أن الواحد إذا أنحــــــــرف عن شروط التعقل وقيوده وخـرج عنها فـإن فعله عند ذاك لا يسمى عقلاً بالمرة، فإذا كان قبيحاً فلا يجوز القــول بأن العقل قد يقبح. لان ما هو قبيح بالعقل ليس عقلاً.

ويكفي للاستدلال على بطلان ما قاله الدكتور هنا الالتفـات إلى أن الله تعـالى جعل كـون الواحد عـاقلاً صفة مدح مطلقـاً ولم يقيـدها، وكونها كـذلك فيه دليل على أن مطلق العقل ممدوح وما كان ممدوحاً مطلقا يستحيل كونه قبيحاً في بعض الأحيان.

ثالثـاً:- قـال د. طه[1] : "ب- إن العقل يقـوم على مبـدأ التحـول الـذي تقـوم عليه الأفعـال والصـفات، فبمقتضى هذا المبـدأ، يمكن توجيه القلب والتـأثير فيه بحيث يخـرج من وصف عقلي إلى وصف عقلي آخـر. وأعقل منـه، أو على العكس أقل وأجهل منه" وبنـاءً على نفس المعـنى قـال في نفس الصـفحة[2] :- "في الإمكان سلوك منهج علمي آخر يولد ضرباً من ضروب العقل لا يكون بأوصاف العقل المجرد"، اهـ.

إن هـــذا الكلام لكي يصح ينبغي أن يفهم على التكامل في إدراك المعـاني الصـحيحة والتكامل في تحصيل المناهج والوسائل الاسـتدلالية، ولن يـزال هـذا ممكنـاً وصـحيحاً ما دام الإنسـان قـابلاً لأن يعلم ما يجهله. وأما إذا قصد منه إن بعض ما يسمى عقلاً الآن يمكن أن يكون جهلاً. في المسـتقبل مطلقـاً، فهو غـير صـحيح لأن الإدراك المطـابق يسـتحيل أن يتحـول إلى إدراك غير مطـابق وكـذا العمل المبـني على الصـواب يستحيل أن يكون عملاً غير مصيب.

والتكامل في اكتساب المناهج وطـرق الاسـتدلال غــير منفي ولا مُعــارَض، ولكن ما علم كونه حقـاً في الماضي يســـتحيل العلم بكونه بـــاطلاً الآن أو في المستقبل.

الخصوصية النظرية للإلهيات الإسلامية

تحت هـذا العنـوان يـذكر الـدكتور طه أن مبحث الإلهيات هو أحد العلـوم النظرية الـتي تختص بالتوسل بالعقل المجرد في التحصيل والتبليغ، وأن هذا المبحث هو أكـثر العلـوم المتوسـلة بالعقل المجـرد دلالة على

[1](?) العمل الديني ص21
[2](?) العمل الديني ص21

خصوصيات المعرفة النظرية الإسلامية العربية وأقربها إلى بيـان الصـفات الممـيزة لهـذه المعرفة النظريـة، لاشـتراك ما سـوى ذلك من العلـوم بين المسـلمين وغيرهم.

وذكر أيضـاً أن هنـاك حـدوداً للعقل المجـرد في مجال الإلهيات من المعرفة النظرية الإسلامية العربية، وهذه الحدود قد لا تشكل قيوداً ولا موانع في غير هذه المعرفة لأنها أثر من آثـار خصوصـية النسق العقـدي الإسلامي، ولا تعلق لها بنظام المعرفة النظرية العام.

يريد من ذلك أن وســائل التعقل الــتي اتبعها الإسلاميون في مجـال الإلهيـات حّـدَّت من إمكانيـاتهم المعرفية لبنائهم لها على مسـلمات مـأخوذة من نفس العقائد الإسـلامية أي إنهم اعتمـدوا في بنـاء معـارفهم النظرية في مجال الإلهيات على مسلمات مأخوذة من نفس العقائد وغير مبرهن عليها، وأنهم كـان بإمكـانهم التوسع في هــذه المعــارف ولكن لاعتمــادهم هــذه المسلمات حدُّوا معرفتهم وضيقوا على أنفسهم. وهذا الكلام يســتلزم أن هــذه المعــارف المبنية على المسـلمات المـذكورة لا يمكن أن تتخـذها حجة على غـير المسـلمين لأنها غـير عامّة ولا بديهيـة. ولكن هـذا الكلام إذا صـدق على بعض علمـاء المسـلمين فإنه لا يصـدق على كلهم، ولـذلك فلا يجـوز أن يلقى ويسـرد على هذا النحو العام المطلق كما أورده الـدكتور طـه، لما يلزم عنه من التشكك في مختلف المعارف الإلهية المذكورة في كتب علم الكلام.

الإلهيات النظرية رمزية لا وجودية:-

قــال د. طه تحت هــذا العنــوان[1] :- " لما كــان النظر الإلهي يتوسل باللغــة، وكــانت اللغة نظامــاً أو نسقاً مركباً من وحـدات منفصـلة ومتمـايزة فيما بينها وكانت هذه الوحدات مجرد علامات صــوتية لها وظيفة رمزيـــــة، فلا يمكن أنْ يُطْلبَ من اللغة الخـــــروج عن وصــــفها الرمزية والصـــوري لتنقل إلينا الأشـــياء ذاتها بســـماتها الخارجية ومعالمها الوجوديـــة، فما رأينا قط لفظــاً أحضر بين أيــدينا موجــوداً من الموجــودات ولا اختص بهــــــذا الموجــــــود أو ذاك اختصــــــاص الظل بصاحبه"أهـ.

ثم قال بعد ذلك:- "فمن أين جاء إذن شعورنا بأن الأسماء تـدل على الوجـود واعتقادنا بأنها تحمل معـنى الوحدة تمييزاً لها عن غيرها من ألفـاظ اللغـة؟ بل من أين جاءت زيادة هذا الشعور والاعتقـاد بازديـاد شـرف مرتبة المسميات، فيكـون الاسم الـذي يسـمى به هـذا الإنسان أو ذاك أقـوى دلالة على الوجـود والوحـدة من الاسم الـذي يسـمى به الجمـاد أو الحيـوان، حـتى إذا ارتقينا إلى أشـــرف الموجـــودات وهو الحق ســـبحانه وتعــالى بلغ هــذا الشــعور والاعتقــاد غايته القصــوى، فيصـير شـعوراً بالقـدم في حقه بعد أن كـان شـعوراً بمجرد الوجود في حق غـيره، واعتقـاداً بالوحدانية في حقه بعد أن كـــان اعتقـــاداً بمجـــرد الوحـــدة في حق غيره."

ولي هنا ملاحظات:

1- لقد تقــرر عند ســائر المتكلمين من أهل السنة أن اللفظ يـدل على المعـنى الـذهني، وليس

[1](?) العمل الديني ص26-27

اللفظ هو الـدليل على الوجـود ولا هو الجـالب ولا العلة لوجود المسمى، بل هو دال عليه دلالة وضعية اصطلاحية محضة.

2- لا أحد يقـول عن الكلمـات إنها هي الـتي توجد مـدلولاتها، على الأقل لا أحد ممن يسـتحق الالتفات إليه، وبنـاءً على ذلك فلا أجد داعيا لما قاله د.طه عبد الـرحمن في هـذا المعـنى. والعلمـاء لم يقولـوا إن الاسم دال على الـذات بمعـنى أن ذلك يستلزم عـدم تغـير الـذات ووحـدتها، ثم لم يقولـوا أيضا إن عدم تغير الـذات أخـذوه -لو قـالوا بـه- من مجـرد المعـنى الاسـمي لهـا. ولم أسـمع بأحد من العلماء يقول إننا نعلم الوجـود من مجـرد الأسـماء. فهذا كله خيال في ذهن د.طه.

3- إننا لم نأخذ جلالة قـدر الله من مجـرد اسـمه، كما ادعى د. طـه، ولا أعـرف أحـداً اعتقد بقـدم الله ووجـوب وجـوده من مجـرد أسـمائه الحسنى. نعم إن أسماءه وصـفاته تـدل على ذلـك، ولكن كما تـدلنا سـائر الكلمـات على معانيها الموضـوعة لها دلالة وضـعية محضة، لا على سـبيل الإيجـاد والإثبـات كما يشـير طه عبد الـرحمن. ولو دلتنا أسـماء الله تعـالى على وجـوده لـدلتنا سـائر الأسـماء على وجـود ما نفهمه منها فيلـزم وجـود العنقاء وهذا باطل قطعا.

الإلهيات النظرية ظنية لا يقينية

تحت هذا العنوان

1- يـدعي الـدكتور طه أن المقـال النظـري في الإلهيات ليس مقـالاً علميـاً، وإنما هو جـزءٌ مسـتمد من الخطاب العادي الذي يتداوله عامة الناس: جزء

يتميز بكونه يجتهد في اصطناع جهاز متكامل من الاستدلالات التي تنسب لها الصفة البرهانية المفيدة لتحصيل اليقين، ومن هذه الاستدلالات تلك التي اشتهرت باسم الأدلة على وجود الله. لكن المتأمل في تفاصيل هذه الأدلة الوجودية، لا يلبث أن يتبين أنها على عكس ما يدعي أصحابها لا تجاوز حَدَّ الظن[1].

في هذه الفقرات يدعي د. طه أن الأدلة المقامة على إثبات وجود الله تعالى لا تفيد إلا الظن، بل يقول إن سائر الاستدلالات المقامة في الإلهيات ليست تفيد العلم، بل هي عبارة عن عبارات قائمة على مفاهيم مستمدة من الخطاب العادي المتداول بين عامة الناس، وهذا يستلزم عدم إفادتها للعلم.

وهذا الكلام بهذا التعميم فيه هدم لعلم التوحيد مطلقاً من حيث هو علم يهتم بإقامة الأدلة القطعية على المقاصد والعقائد الدينية.

2- يوضح الدكتور طه الصفة الظنية لهذه الأدلة من عدة وجوه، منها "أنه ما من مسألة ينتصر لها صاحبها، إلا ويجتهد في إخراجها على مقتضى البرهان، وإن بعدت عما يشتغل به البرهانيون من أمثال المنطقيين والرياضيين. كذلك أمر النظار في إخراجهم لأدلتهم على الوجود الإلهي، وعلى الرغم من هذا التخريج البرهاني، تظل هذه الأدلة بعيدة عن أن تكون صوراً استدلالية صحيحة لا يختلف فيها اثنان"[2].

---

[1] (?) راجع العمل الديني ص28
[2] (?) العمل الديني ص28.

إن كل من يحــاول إثبــات أمر من الأمــور، فإنه يجتهد في صـياغة الـدليل عليه على صـورة الـبراهين المنطقيـــة، وهـــذا لا يختص به العلم الإلهي فقـــط، وادعاؤه أن البراهين التي يأتي بها العلمـاء والفلاسـفة في الإلهيــات ليست محققة لماهية الــبراهين كما هو حاصل في علوم أخرى، مجرد ادعاء بلا دليل. أو مجرد وجهة نظر له.

وأما إشــــــارته في آخر كلامه إلى أن من الأدلة على أن هــذه الــبراهين الــتي يــأتي بها النــاس في الإلهيــات لا تفيد اليقين، هو اختلاف النــاس عليهــا، وبتعبــير آخــر، إنه ما من دليل يقــام على وجــود الله تعــالى إلا ووجد من يعــارض فيــه، ومجــرد وجــود المعارضة دليل على أن الدليل ليس بدليل.

هــذا هو ما يريــده د. طــه. وهو اســتدلال باطل قطعــاً. لأنه لا يشــترط للعلم في نفس الأمر اتفــاق الناس عليـه، ولا يشـترط لكـون الشـيء قطعيـاً عـدم الخلاف فيـه، وهو احتجـاج بـالخلاف على النفي، وتلك طريقة منفيـة، فالأصل الاحتجـاج بالإجمـاع على صـحة المجمع عليه، ولا يحتج بعكس ذلك على نفي الصــواب فلا يقـال إذا وجد الخلاف بين النـاس على أمـر، فهـذا دليل على بطلان ذلك الأمـر، فلا أحد من العقلاً يجـوّز ويصـــحح هـــذا البرهـــان. إلا أن هـــذه الطريقة من الاســـتدلال طريقة عاطفية وجدانية وخطابيـــة، ومثل ذلك لا يفيد اليقين كما هو معلوم.

3- ومن وجـــوه استدلال د. طه على ظنية الأدلة المستعملة في الإلهيـات قوله "ليست أدلة الوجـود الإلهي صــوراً اســتدلالية مجــردة، وإنما هي صــور مشخصة، أي صور تحمل مضامين كلما كانت صلتها

بالمعتقــــدات والمقاصد ألصق كــــان تأثيرها في المخاطب أعمق"[1].

هذا الكلام مبني على ادعائه السابق بعدم كون العلم الإلهي علمــاً وأن الأدلة المقامة فيه ليست أدلة قطعاً. وكأنه يسير في ذلك أيضــاً على أصل كبـير وهو أن العقائد والإلهيـات لا تقـوم إلا على الإيمـان القـائم على التسليم، وهذه دعوى خطيرة فعلاً تعارض وجوب النظر في الإلهيــات وتعــارض ما ســار عليه جمــاهير علمــاء المســلمين على اختلاف فــرقهم واتجاهــاتهم، فكلهم حـاولوا إقامة علم اسـتدلالي على العقائد الـتي يعتقـدون ويؤمنـون بهـا. وما أقـرب هـذا المـذهب إلى مــذهب النصــارى الــذين يقيمــون دينهم على مجــرد التســليم الإيمــاني بلا برهــان مقــام، وما أقربه إلى مذهب المجسمة كـابن تيمية الـذين لا يعبـدون وسـيلة لإثبـات عقائـدهم إلا الاسـتناد إلى ما سـمّوه بـالفطرة. وهي مجرد دعوى عارية عن الدليل.

4- ومن الوجــوه الـتي اعتمد عليها د. طه لإثبـات ظنية الإلهيـات النظرية أن قـال "إن صـحة الـدليل المنطقي ليست شـرطاً كافيـاً للبرهنة على وجـود الله تعـالى، ذلك أنه قد يسـتقيم الـدليل ولا يحصل الإثبـات الوجـودي، والمثـال على ذلك هـذا البرهـان الصحيح.

إما أن الكون غير موجود أو الله موجود

لكن الكون موجود،

فإذن الله موجود.

---

[1] (?) العمل الديني ص28

فهـذا الـدليل وإن صـحت صـورته، لا يعـدّ إثباتـاً لوجــود الله ســبحانه وتعــالى، ولا يقتنع به أحـــد، لأن مقدمته الأولى أخفى من النتيجة وأحـــــــوج منها إلى التدليل[1]"

التعليق:

يــــورد د.طه هنا دليلاً من عنــــده، يــــدعي كونه صـحيحاً، ولكنه لا يمكن الاعتمـاد عليـه، والسـبب في استحالة الاعتماد عليه لإثبات وجود الله تعالى هو كون المقدمة الأولى غير واضحة وخفية.

ولكن معـــنى المقدمة الخفية هو أن دليلها غـــير بين، وفـرق كبـير بين كـون المقدمة خفية وبين كـون المقدمة باطلة أصــــلاً. فــــإذا كــــانت المقدمة خفية وصحيحة، فإن هذا لا يسـتلزم بطلان الـدليل، لأن غاية ما يلــزم إنما هو الــدليل القــائم على هــذه المقدمة الخفية. ولكن إذا كانت باطلة فإن بطلانها يكـون سـبباً قطعياً في فساد الدليل.

والـدليل لا يقـال عنه إنه صـحيح إذا كـانت إحـدى مقدماته باطلة، ولكن يقال عنه صحيح إن كانت إحـدى مقدماته خفية. فالخفاء ليس قادحـاً في صـحة الـدليل كما ادعى د.طه. ولكن البطلان يفسد الـدليل ويبطلـه، فـإذا سـلمنا له أن المقدمة الأولى خفيـة، فلا يسـتلزم ذلك بطلان الدليل وعدم إفادته.

ولكن هل المقدمة الأولى صـحيحة فعلاً، وســواءً كانت خفية أو واضحة كما علمتَ؟

---

[1] (?) العمل الديني ص28-29

وســـوف ننظر الآن في المقدمة الأولى في هـــذا البرهـان الـذي اسـتجلبه د. طه لـنرى ما حقيقتها وهل هي صحيحة أو كاذبة وماذا تفيد.

القضـــايا في المنطق نوعـــان، الأول القضـــايا الحملية وهي ما اشـــتملت على موضـــوع ومحمـــول والثــاني شــرطية وهي ما تــركبت من جــزأين رُبِــطَ أحدهما بالآخر بأداة شرط أو عناد.[1]

والشرطية إما متصلة وهي التي حكم فيها بصدق قضية أو لا صـدقها على تقـدير صـدق قضـية أخـرى، كقولنا إن كان هذا إنساناً فهو حيوان.

وإما منفصـلة وهي الـتي يحكم فيها بالتنـافي بين القضيتين في الصدق والكذب معاً أو في أحدهما فقط أو بنفيه كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً.

ومن هذه المقدمة فقـول د. طـه:- [إما أن الكـون غير موجود أو الله موجود]

يكون قضية شرطية منفصلة.

والقياس المستعمل هنا قيـاس اسـتثنائي، مقدمته الأولى منفصلة.

وفي هـــذا النـــوع من الأقســـية ينتج الوضع الرفع وبالعكس ولإنتاج هذا النوع من القياس شروط:-

1. أن تكون الشرطية موجبة.
2. أن تكـــون الشـــرطية لزومية إن كـــانت متصلة، وعنادية إن كانت منفصلة لا اتفاقية.

---

[1](?) راجع السلم المنورق بشرح الدمنهوري، ص62.

3. أحد الأمــرين وهو إما كلية الشــرطية أو كلية الاستثناء[2].

والـدكتور طه في مثاله المـذكور اسـتثنى نقيض الأولى، فقـال:- لكن الكـون موجـود "وقوله الكـون موجود هو نقيض قوله الكون غير موجود، ثم نتج عنده عين التالي وهو الله موجود.

وإذا استثنينا النقيض لأحدهما واستلزمنا الثـاني فلا بد أن تكـون المقدمة إما منفصـلة حقيقيـة، أو مانعة خلو.

والقضية المذكورة قطعاً ليست منفصلة حقيقية، لأن المقـدمتين يجـوز اجتماعها قطعـاً، لإمكـان عـدم الكون مع وجود الله، فهاتان القضـيتان يمكن صـدقهما معـاً مع عـدم لـزوم التنـاقض، فيمكن اجتماعهما في الصدق، فالقضـية ليست مانعة جمع مطلقـاً، فهل هي مانعة خلو بمعــنى هل يمكن أن يخلو الأمر في نفسه من عدم وجود الكون، ومن وجـود الله تعـالى، بمعـنى هل يمكن فـرض الكـون موجـوداً وحـده بلا وجـود الله تعالى ولو فرضاً عقلياً.

الصحيح أنه يمكن فرض ذلك. فهي مانعة خلو.

فالـدليل المنطقي الـذي أورده إذن الـدكتور طه صحيح، ولكن قول الدكتور بعد ذلك "فهـذا الـدليل وإن صحت صورته، لا يعد إثباتاً لوجود الله سـبحانه تعـالى، ولا يقتنع به أحد لأن مقدمته الأولى أخفى من النتيجة وأحـوج منها إلى التـدليل "، هـذا القـول غـير مسـلم ومبني على مغالطة خفية. وبيانها كما يلي.

---

[2](?) راجع فيما مضى شرح الشمسية للقطب.

إن القضـــيتين اللـــتين تتـــألف منهما الشـــرطية المنفصلة هما كما يلي

1. الكون غير موجود.
2. الله موجود.

وهاتـان القضـيتان غـير موجهـتين، ولو اسـتخدمنا الجهات فيهما لصار الحال كما يلي

1. الكون الممكن غير موجود
2. الله الواجب موجود

ولو اســتعملنا هـــاتين القضـــيتين في القيـــاس الاستثنائي لصار كما يلي:

إما أن الكون الممكن غير موجـود أو الله الـواجب موجود، لكن الكـون الممكن موجـود إذن الله الـواجب موجود.

وهذا القيـاس بهـذه الصـورة يفيد إثبـات الـواجب قطعـاً بخلاف الصـورة الـتي أورده بها الـدكتور وذلك لإهماله الجهة الـــتي أظهرناها نحن، وبنـــاءً على ذلك ساغ للدكتور أن يقول أن المقدمة الأولى خفية.

ولاحظ أنه لا يتحقق كـــون الشـــرطية المنفصـــلة مانعة خلو إلا بإظهار الجهات.

لأنه يمكن القـول بـأن الكـون موجـود والله غـير موجود مع عدم الالتفات مطلقاً لكون الكون واجبـاً أو ممكناً وكذلك مع عدم الالتفات إلى كون الله واجبـاً أو ممكناً.

أما مع الالتفــات إلى الجهــات فإننا نقطع بوقــوع التنــافي بين الجــزأين في حالة الكــذب فقط أي في حالة كـون القضـيتين كما يلي الأولى:- الكـون الممكن موجود والثانية الله الواجب غير موجود وذلك لاستحالة وجود الممكن بلا واجب الوجود.

أي إذا فرضـنا الكـون الممكن موجـوداً، فيسـتحيل القول بأن الله الواجب غير موجـود. وهـذا هو السـبب الذي حصلت به المغالطة التي استخدمها الــدكتور في قوله: إن القيـاس يمكن أن يكـون صـحيحاً وغـير منتج ولا مفيــد. ولكن القيــاس الــذي أظهرنــاه نحن منتج ومفيد قطعاً.

إذن كلام الــدكتور في هــذا المثــال مبــني على مغالطة محضة.

وأما قـول الـدكتور طه بعد ذلك[1] :- "إذا جـاز أن الصحة المنطقية لا تكفي لإثبات الوجود الإلهي، فجواز كونها غـير كافية للتصـديق بـالموجود الإلهي أولى: فلا شــيء يمنع من أن يســتمر الجاحد على اعتقــاده في عدم الوجـود ولو اهتـدى إلى سـبيل برهـاني مسـتقيم مثبت للوجــود، لأن النظر ليس بالضــرورة باعثــاً على العمل في هــذا المســلك من مســالك التقــرب من الألوهية"أهـ.

فهو يحتـوي على مغالطـات داخلية أوضـحها فيما يلي:

1. هو يــدعي أن الصــحة المنطقية لا تكفي لإثبــــات الوجــــود الإلهي، وهــــذا باطل كما مضى توضيحه.

---

[1](?) العمل الديني ص29

2. وما دامت الصحة المنطقية عنده لا تستلزم الإثبات فبالأولى لا تستلزم التصديق. والتصديق يريد به هنا الإيمان وهو الخضوع والإذعان، اللذين وقع بهما التكليف الشرعي، وما تعلق به التكليف وجب كونه تحت الإرادة الإنسانية لاستحالة تكليف ما لا يطاق. ونحن قد وضحنا سابقاً أن الدليل المنطقي يفيد في إثبات الوجود وليس كما ادعى د. طه من عدم إفادته. وإفادة الإثبات معناها الكشف عن ثبوت ذلك في نفس الأمر، أي اتضاح صورة نفس الأمر في نفس الناظر وهو الإنسان، ومعلوم أنه ليس كل من علم الحق وجب لزوماً انجرافه نحوه وإذعانه له، لان الانكشاف هي عملية عقلية محضة لازمة لمجرد ترتيب المقدمات بحسب ما نص عليه المناطقة، وأما الإذعان فهو مترتب على إرادة الإنسان. فالتلازم هنا مفقود.

3. مما مضى نعلم أنه لا يضر المنطق أنه يكتفي بالكشف عن الأمر في نفسه وإثباته عند الناظر ولا مدخلية للمنطق في إقامة الإذعان والتسليم في نفس الناظر للحق والصواب لأن هذا تابع لإرادته ولذلك وقع التكليف بذلك في الشريعة.

4. فاستمرار الجاحد على جحده وحتى بعد انكشاف الدليل المنطقي على وجود الله، ليس بقادح في وجود الله ولان هو قادح في صحة الدليل المنطقي كما هو واضح. وبالتالي. فكل ما ذكره د. طه هنا باطل ولا قيمة له.

5. ومن الوجوه التي اعتمد عليها د. طه في إثبات ظنية الإلهيات النظرية قوله[1]:- "إن صحة الدليل المنطقي ليست شرطاً ضرورياً للبرهنة على وجود الله، فقد يحصل إثبات الوجود بدليل

[1](?) العمل الديني ص29.

تنطوي صورته على قسط من الفساد، ولا أدل على ذلك من الاستدلالات التي تجيء على شرط الحجاج الطبيعي" ويعلل ذلك في قوله بعد أسطر.

"وليس ذلك إلا لأن ما ينفع في إثبات الوجود ليس هو البناء النظري المتسق بقدر ما هو تحصيل الاقتنـــاع لدى المخاطب".

فأما القسم الأول من كلامه فقد مضـت الإشـارة إلى ما فيه من فســاد، إن الــدليل المنطقي الصــحيح ضـروري لإثبـات الوجـود، ولكن فـرق بين الكشف عن الأمر في نفسه وبين توليد القناعة بذلك الشيء، فــإن الأولى من بـاب العلم، والثانية من بـاب الاعتقـاد، وما يـؤدي إلى العلم ليس هو عين ما يـؤدي إلى الاعتقـاد، فـإن القناعة بشــيء بمعــنى الإذعــان له والانقيــاد له يكفي فيه مجرد التقليد للغير، أو مجـرد الميل النفسي نحوه، ولكن العلم به والكشف عن حقيقة لا يكفي فيه شــــيء من ذلـــك، بل لا بد من ابتنائه على أحد الأدلة المعتمدة والمؤدية إليه.

نعم إن الخطابة تفيد العــــوام والخــــواص، وهي تدفع في نفس السامع الحماس والاعتقاد وغـير ذلــك، وكـذلك كل كلام سـيق على النسق الطـبيعي للحجـاج يمكن أن يفيد ذلك مطلقاً، نحن لا ننفي شيئاً من ذلك. ولكن كما قلنا ســـابقاً، يوجد فــــرق بين توليد القناعة بمعنى الإذعان والتسليم والانقيـاد، وبين تحصـيل العلم والكشف عن الأمر في نفسه.

ولـذلك أرشـدنا القـرآن إلى لـزوم تغيـير طريقتنا في الكلام وذلك بحسب المخاطب، فالعوام والجماهير تنفع فيهم الخطابة، وأما العلمـاء فلا تشـفي صـدورهم إلا البراهين العلمية.

وما ذكره د.طه من أن "إثبات الوجـود قد يتوصل إليه بـدليل في صـورته قسط من الفسـاد"، فهـذا ما يطلق عليه المناطقة بالإفضـاء الاتفـاقي، بمعـنى إنه ليس كل دليل منطـــوي على الفســـاد فإنه يتوصل به إلى العلم. ولكن قد يترتب العلم بـالأمر في نفسه عن طريق دليـل باطل اتفاقـاً وترتبـاً افضـائياً لا لزوميـاً طردياً وما كان كذلك فلا يجوز اعتمـاده دائمـاً بل يلجأ إليه في بعض الأوقات كما لا يخفي.

ومن هذه المناقشة المختصرة تتـبين كم ينطـوي كلام د.طه عبد الرحمن في هذا الموضوع على مفاسد وانحرافات عن الجادة.

بقيت هاهنا ملاحظة، نعم نقـول إن ما يـؤدي إلى العمـل، قد يكـون هو غـير ما يـؤدي إلى العلم، بل إن كثـــــــــير مما يتوصل به إلى العمل ليس هو عين ما يتوصل به إلى العلم ولكن هـــــذا لا يســــتلزم الحكم بـالبطلان على الطـرق العلميـة، ولا بعد منفعتها كما لا يخفي. ونحن نقـول بلــزوم اتبـاع الطــرق العملية في العمليات والطرق النظرية في العلميات، أما الاستغناء عن أحدهما بالآخر فلا يفيد.

5- ولما كان العقل المجرد محـدوداً عند الـدكتور طه فإنه لخص حـــدوده الخاصة الـــتي تقدم بيانها بصـــدد مســـالة الألوهية عند النظـــار وبصـــدد آية الأسـماء الحسـنى عند المفسـرين بثلاثة أوصـاف، الوصف الأول منها سماه بالوصف الرمزي وشـرحه قائلاً[1] "لما كان أهل العقل المجـرد من المتكلمين والمفسـرين همهم الأولى هو العلم بـالوجود بعينـه، وليس مجرد العلم بتصور هذا الوجود، فإن توسـلهم

[1](?) العمل الديني ص38.

باللغة الـتي هي مجموعة من الرمـوز تسد مسـدَّها أية مجموعة أخــرى، ســواء ورد هــذا التوسل على صــورة تسـميات أو على صـورة عبـارات، ما كـان ليمـدهم بـأكثر من تصـورات عن هـذا الوجـود تبقي حبيسة الأذهان، ولا تـدخلهم أبـداً إلى عـالم التحقق والعيان"أهـ.

هذا ما قاله الدكتور طــه، والحقيقة أن المتكلمين والمفسرين لم يكونوا موجهين أنفسـهم للتعـرف على حقيقة الوجــود الإلهي، وقد اعــترفوا هم بــذلك، ولكن غــايتهم كـانت محصـورة في التعـرف على الأحكـام والأوصاف التي تثبت لله تعـالى ويتمـيز بها عن خلقـه، وهـذا القـدر هم يعلمـون تمامـاً أنه لا يـؤدي بهم إلى العلم بحقيقة الإلـــه، خاصة أن محققيهم نصـــوا على استحالة العلم بحقيقة الله تعالى.

والمتكلمـون يعلمونه تمامـاً أن اللغة تـدلهم على تصورات عقلية، ولا تعطيهم حقيقة الوجود، فادعـاء أن هدفهم كان أصلاً هو التعرف على الحقيقة، واستعملوا في بلوغ ذلك ما لا يوصـلهم إلا إلى تصـورات يسـتلزم أنهم كانوا جاهلين بما يعملـون، لأن وسـيلتهم لا تـؤدي بهم إلى غايتهم. وهذا استنقاص لهم!!

وفــوق ذلك فهم لا يتوســلون بعين اللغة لمعرفة الله تعــــالى، بل أنهم يســــتعملون اللغة لتوصـــــيل معلومــــاتهم عن الله تعــالى إلى غـــيرهم ومعرفة ما يعلمه غــيرهم عن اله تعــالى، فاللغة ليست موجِــدة للمعلومات بل هي موصلة لها، والعلوم والمعــارف لها وســـائل أخـــرى نص عليها المتكلمـــون وهي العقل والحواس.

وأما قوله "ولا تـــدخلهم أبـــداً إلى عالم التحقق والعيـان" فهو انجـراف وراء عبـارات الصـوفية، وخلط لمراتب العلوم وأنواعها، فالتصـوف عمل بـالعلم، وأما الكلام فهو علم والصـوفية هم الـذين يهـدفون بعملهم التحقق والعيـان، وهـدف الصـوفية وعملهم لا ينـاقض علم المتكلمين ولا معارضة بينهم على حسب الحـــدود المقـــررة. ولكن ما يريـــده د. طه هو خلط علم الكلام بالتصـوف، أو بالأصح فهو يريد إلغـاء علم الكلام كعلم نظـــري موصل إلى اليقين وإحلال التصـــوف محله أو فلنقل إحلال الأخلاق العملية محله، بغض النظر كـانت هذه الأخلاق منطلقة من التصـوف كمـذهب أو لا، وهو يفـترض أن المتكلمين كـانوا يريـدون ببحـوثهم تحقيق هـدف الصـوفية من التحقـق، وهـذا غـير صـحيح، فكل علم له غايته والخلط بين الغايات هو خلط بين العلوم، وإلزام علم بغاية علم آخر اختلال في النظر.

وأما الوصف الثـاني المحـدد للعقل المجـرد عند الـــدكتور طه فقد ســماه بالوصف الظـــني وشـــرحه قائلاً [1] :- "ما فتئ أهل العقل المجرد من النظار وأهل التفسـير ينشـئون الأدلة تلو الأدلة لبلـوغ مـرادهم في البرهنة على الوجـود الإلهي، لكن أدلتهم هاته تقع فيما يخرج صـورتها عن صـورة البرهـان، فالتصـورات الـتي تقوم عليها معالمها غير محددة، وطريقة تحصيلها غـير مضبوطة، وصفتها الإجرائية غير معلومة".

هـذا الكلام الـذي يقـرره هنا د. طه لم يســتدل عليـه، وقد أطلقه إطلاقـاً بلا برهـان؛ نحن لا نقـول إن كل ما مضى من الأفكـــار والنتـــائج الفكرية من قبل العلماء الإسلامية، مصـيب، ومطـابق للأمر في نفسـه، لا، ولكنا نجزم قطعاً إن أغلب المذاهب والنحل عبرت

[1](?) العمل الديني ص38.

عن أفكارها بطلاقة ووضـوح ودقـة، مما جعل الطريـق أســهل للمطلعين لكي يوافقــوا عليها أو يخــالفوه، أو يزيدوا ويستحدثوا.

وقــال بعد ذلــك: "وما كـثرة الأدلة الــتي ينصــبها هؤلاء على الوجود الإلهي إلا شاهد على عدم حصولهم على برهـــان يفيد اليقين، كأنمـــا يبتغـــون درء تعـــذر البرهان بتعدده".

هــذا الكلام هو عبــارة عن اســتدلال على بطلان المقولات والمذاهب والأقـوال، بحصـول الخلاف فيهـا، بل هو اســتدلال على بطلانها بمجــرد تعــدد الأدلة وهو أغــرب من الســابق. والحقيقة أن الاســتدلال الممكن والمقبــول هو الاســتدلال على صــحة القــول بوقــوع الاتفاق عليه، وهـذا هو معـنى الإجمـاع، أما أن نسـتدل على بطلان القــول بحصــول الخلاف عليــه، فهو أمر باطل مطلقــاً، ولا يصح إلا بنــاءً على القــول إن كل ما هو صــحيح فيجب عــدم وقــوع الخلاف عليــه، وهــذه المقولة باطلة قطعاً.

إذن، فالحاصل أن كلام د. طه هنا غــــير دقيق ولا مفيد.

وأما الوصف الثالث الــذي جعله د. طه ســبباً في ظنية العقل المجــرد والإلهيــات المقامة عليــه، فهو ما ســماه بالوصف التشــبيهي وشــرحه قــائلاً[1] :- "إن المتكلمين والمفســرين، وإن بــدوا، بــنزعتهم العقلانية التجريدية أكـثر اسـتعداداً لطلب الحقـائق الموصـوفة بالتنزيه من غيرهم، فإنهم أحبوا أم كرهوا، واقعون في التشبيه بصنفيه "التشبيه الاضطراري" الــذي لا تنفعهم

---

[1](?) العمل الديني ص38.

معه حيلة، للميل الطبيعي للعقل النظري إلى القيـاس على المعلـوم من الأشـياء، والتشـبيه الاختيـاري الـذي يسـوقهم إلى الخـوض المتكلف والشـنيع في حقـائق لطيفة تسـتلزم من الأدب والتعظيم ما لا يطيق العقل المجرد".

إن الإنسان يجب عليه في نظره في الإلهيـات أن يبلغ فيه غاية إمكانياته فـــإن ثبت عنـــده حكم من الأحكـام أثبتـه، وإن رأى أن اللغة لا تعينـه للتعبـير عنه كما ينبغي فـــإن عليه أن يـــذكر من الضـــوابط والاحـترازات ما يمكنـه لكي يبلغ طاقته في ذلـك، وأما التشبيه فلو وقعنا فيه اضطراراً كما يقول د. طه، فهذا الاضـطرار هل هو من ذاتيـات العقـل، إنه لو كـان من ذاتيات العقل لما أمكن للعقل أن يعرف ويحكم بلـزوم نفي هـذا التشـبيه (سـواء الاضـطراري أو الاختيـاري) الـذي وقع فيـه، إذن هو ليس من ذاتيـات العقـل، لأن العقل استطاع الحكم بلزوم نفيه، ولو كـان من ضـمنه لما حكم بنفيه لأن في ذلك نفي لـــذات العقل ويكفي أن نقول إن اللغات قد نزلت فيها الأديـان، وإن النـاس أصحاب العقول هم الذين كلفوا باتباع الأديان، ولو كان التشبيه اضـطرارياً في العقل الإنسـاني لحكمنا بلـزوم اعتقـــاد التشـــبيه في العقائد والأديـــان في حق الله تعالى، ولكن هذا باطل.

وما أقرب هذا الكلام إلى كلام مذهب المجسمة، الذين استدلوا بوقوع التشبيه في الذهن البشـري على صحة التشـبيه، والـدكتور طـه، يسـلم بلـزوم التشـبيه، فيقــدح في نفس العقل ويحــدده. والحق إن التشــبيه يمكن الهــروب عنه وأثنــاء النظر الفكــري. فلا يلزمنا اتباع أي من الطريقتين لا اتبـاع مـذهب المجسـمة في

القول بلزوم التشـبيه، ولا اتبـاع د.طه في نفيه لفائـدة العقل المجرد في الإلهيات.

6- يقسم د. طه عبد الـــرحمن الحـــدود العامة للعقل المجرد إلى أقسـام ثلاثـة، الحـدود المنطقية والحدود الواقعية والحدود الفلسفية.

الحدود المنطقية

نلخص ما ذكـره من الحـدود المنطقية بقوله[1]:- "حاصل القول إن النسق المنطقي يحتـوي على الأقل عبارة لا يمكن البرهان عليها بواسطته، مع أن القضـية المقابلة لها في النظرية صادقة"

قال:- "ومعلوم أن هـذه الحـدود الـتي هي حـدود الصـياغة الصـورية للنظريـات العلمية هي قيـود على قـــدرة الأنســاق في الســيطرة على الواقع ومراقبة حقائقه مراقبة شاملة. وإذا صح أن الصـياغة الصـورية للنظريـات (أو الصَـوْرَنَة) هي بالـذات إضـفاء الصـبغة العقلانية عليها أو عقلنتها، صح معه أيضاً أن حدود هذه الصـياغة هي حـدود العقلنة ذاتهـا، بمعـنى أنه لا يمكن إخضاع الواقع لعقلنة كاملة، ما دام هناك من الحقــائق ما لا يمكن تعقليــه. ولما كـان العقل المجــرد هو عين هذا التعقيل، تبين بما لا يدع مجـالاً للشك قصـوره عن درك حقائق علمية ثابتة".

إن وجـــود قضـــية داخل نسق منطقي أو رياضي غير مبرهنة لا يسـتلزم القـدح في القضـايا والـبراهين العقلية مطلقـــــاً، مطلقـــــاً، فإننا إذا لاحظنا العقل الإنساني، فإنه مما لاشك فيه وجود قضايا غير مــبرهن

---

[1](?) العمل الديني ص43.

عليها، ولا يمكن البرهـان عليهـا، ولكن هـذه القضـايا لا يقتضي أن تكون مجرد مسـلمات، أعـني يمكن القـدح فيها، بل هي أوليات وبديهيات، أي لا يمكن القـدح فيها، بل النفس الإنسانية تسـلم بها لمجـرد تصـور طرفيهـا، ولا يمكنها التشـكيك فيها مطلقـاً، هـذه الصـفة فيها تعـادل كونها مبرهنـة، فالبرهـان كاشف عن حقيقة القضية ومثبت لكونها مطابقة في نفس الأمـر، وكونها قطعية. وهـذا الصـفات ثابتة للأوليـات من دون برهـان بل بنفسها بمجرد ملاحظة النفس لها. وهـذه الأوليـات هي بمثابة القضايا غير المبرهن عليها بصورة البرهـان، الـتي يتكلم عليها د. طه فيما يتعلق بالنسق المنطقي أو الرياضي، ولكننا نقول مع أنها غـير مـبرهن عليها إلا إنها ثابتة وقطعية وهـذا هو المطلـوب في العلم، فلا يشـترط في العلم إلا كونه قطعيـاً، فـإذا كـان القطع لذات القضية فهي الأوليات، وإلا فيلزم وجـود واسـطة للقطع.

إذن فوجود الأوليات في ضـمن المنظومة العقلية لا يقـدح في التعقيل كما يقـول د. طه عبد الـرحمن. ولكن لو فرضـنا وجـود قضـية غـير أولية وهي مع ذلك مقبولة ويستند إليها الناظر فإن ذلك قـادح بلا شك في الاستدلال الذي هي جزء منه.

<u>الحدود الواقعية:</u>

يـبين د. طه الحـدود الواقعية للعقل المجـرد من خلال جهـات ثلاث هي النسـبية والاسـترقاقية والفوضوية، وسوف نوضح ما يريده من كل منها مع ما يرد عليه.

أولاً: النسبية

ينفي د.طه عبد الرحمن وجود قوانين مشتركة وكلية وواحدة عند جميع العقلاء[1]، ويستشهد على ذلك بتعدد أدوار المنطق خلال التاريخ، ويذكر بعض الأمثلة التي يدعى أنها صورة على التناقض والاختلافات الحاصلة في المنطق، وقال: "لما كانت طرق المنطق هذه التي هي مناهج وضعت أصلاً لوصف العقل المجرد وترتيب قوانينه بمثل هذا الاختلاف والتشعب، بل التضارب والتعارض فإن ذلك كافٍ للتشكيك في إمكان وجود خطاب علمي بالمعنى الدقيق للعلم عن العقل بوصفه حقيقة واحدة يشترك فيها الناس جميعاً. وأقصى ما نحصل عليه كائنا ما كانت دقة وسائلنا العلمية، إنما هو خطابات تقريبية يَرْكَبُ بعضها بعضاً ركوب الطبقات، ركوباً قد يزيدها بعداً عن المطلوب".

من الواضح أن الدكتور طه يساير روح العصر التي تهاجم الطريقة المنطقية العقلية كما هو معلوم، والحقيقة أن ما ذكره كأمثلة أو كأدلة على وقوع الاختلافات والتعارضات في القضايا والمناهج المنطقية، لا تدل مطلقاً على ما ذكره. إن المنطق هو علم إنساني وقد مرّ بمراحل متوالية تطور فيها، ومعنى التطور الذي لا يزل يحصل فيه حتى هذا الزمان، إنما هو عبارة عن عملية نقد ومراجعة وتدقيق في مقولاته، فهو لم ينزل من السماء، ولم نأخذه عن معصوم، بل هو عبارة عن محاولة إنسانية لوصف العلميات والضوابط التي ينبغي أن يسير فيها العقل كي يجتنب الخطأ في الفكر والنظر، ومن المعلوم أن عملية كهذه لا بُدَّ أن يقوم بها البشر، والواحد من

---

[1](?) العمل الديني، ص44

الناس مهما بلغ من الدقة والـذكاء والإحاطة فإنه لابُـدَّ أنْ يقع في الغلط أو السـهو أو يغر ذلك من الأسـباب التي تكون دافعاً لنقد غيره لما أتى به. وهذا هو معـنى النقد والتطور.

وهذه الصفة التي وصفنا بها علم المنطق صادقة أيضاً على كل علم آخر. طبيعي أو عقلي أو ديني.

فلا مـانع من خلاف النـاس في بعض المقـولات المنطقية، ولا مانع من النقد والاختلاف من واحد لآخر، ولكن مما لا ريب فيه أن هـذا الأمر يقـوم أيضـاً على قـدر من القواعد والقـوانين الـتي يشـترك بها سـائر النظـار والعلمـاء، وبنـاءً على ما يتفقـون عليه فـإنهم ينقـدون مواضع الخلاف. فـالخلاف عينه دليل على وجود قدْرٍ من الاتفاق والتوافق.

وأما ما ادعـاه د. طه من أن ذلك الخلاف والاختلاف دليل على امتنـاع وجـود خطـاب علمي يشـترك فيه النسا جميعـاً، فلو صح كلامه فإنه لا يـدل على بطلان علم المنطق في نفسه ولا على عـدم فائدته أو عـدم الحاجة إليـه، فإننا نجـزم أن الـدين الإسـلامي هو الـدين الحق ولكننا نعلم أن النـاس لن يحصل منهم الاتفاق على اتباع هذا الدين والانقيـاد لـه، فلو صح ما ذكـره د.طه من دلالة ذلك الاختلاف على فساد أو نقص النظر العقلي في ذاته، لـدل ذلك أيضـاً على عدم الحاجة إلى الـدين، ولكن هـذا باطل قطعـاً. وهذه الطريقة من الاستدلال هي عينها الـتي انتقـدناها سـابقاً، أعني الطريقة المعتمـدة على اعتبـار الخلاف بين الناس دليلا على فساد ما اختلفوا حوله.

وأنا اعتقد أن النـاس لو الـتزموا قواعد النظر العقلي والمنطقي لانتفت كثـير من مسـائل الخلاف

بينهم، وقــربت الشــقة بين أطــرافهم، ولا أرى صــلاح قــول من يقــول إن جميع المختلفين قد اعتمــدوا على القواعد المجـــردة للنظر العقلي في مـــذاهبهم الـــتي يقولـــون بهـــا، بل إن اختلافهم دليل واضح على عـــدم التزامهم بشروط وقواعد النظر الصحيح.

ثانياً:- الاسترقاقية

يريد د.طه بهــذا العنــوان أن يقــول إن الإنســان الذي اخـترع الآلات والتقنيـات محـاولاً السـيطرة على الكـون وتسـخيره، يقع تحت سـيطرة عين هـذه الآلات المصنوعة، وقد ولَّدت هذه الصناعات مشـكلةً يسـميها د.طه "كونا تقنيــاً يحتــوي الإنســان احتــواءً، ويســتحوذ على إرادته وتغيب آفاقه غيابــاً عن إدراكه بعد أن كـان هـذا الإنســان يمــني نفسه أيَّما تَمَنٍّ بــأن يُسَــخِّرَ هــذا الكون تسخيراً، أو قُلْ بإيجاز كوناً يســترقُّه اســترقاقاً، وما انقلاب التقنيات هـذا على الإنسـان إلا لأنها أخـذت تستقل بنفسها، وتســير وفق منطقها بغـير بصــيرة من الإنسان"

إن الـــدكتور طه يريد من هـــذه المقدمة كلها أن يعـزوا كل هـذه المصـائب إلى العقل المجـرد، وقـال: "العمل بمطلق هـذه التقنيـات يخـرج إلى اللاأخلاقيـة، كأنما نمـــــوذج العقل المجـــــرد، في نتائجه وتطبيقاته يحمل بذور قتائه".

وهذا الكلام غريب جداً، فـإذا كـان العقل المجـرد ينظر إلى الممكن في حد ذاته على أنه ممكن الوجــود وممكن العدم، فمــرجح إيجــاد الممكن في نفس الأمر يســتحيل أن يكــون هو مجــرد العقل المطلــق، وكــون العقل المجـرد هو الــذي أنتج الأفكـار في تصــنيع هــذه الآلات والتقنيات، لا يستلزم أنه هو الذي يستعملها في

الشـكل الحـالي المـؤدي إلى دمـار مفـاهيم الإنسـانية على الوجه الذي يقول به د. طه.

إننا لا نســتطيع أن نقــول إن أمريكا الــتي بلغت غاية التقــدم في هــذا العصــر، وغاية التحكم بمختلف وسائل القوة والسـلطان، إنما يـدفعها العقل المجـرد. إلى ما تقوم به من أعمال تظلم بها أعـداداً كبـيرة من الشـعوب، بل إن واقع الأمر يقـول كما صـرح به كبـار العلماء إن الآلات صالحة للشـيء ولضـده، وهي بـذاتها لا ترجح أحد الطـرفين، وتـرجيح وحـاد منهما راجع إلى الإنسان الذي يستعمل هذه الآلة والغايـات الـتي يبغيها من اســتعماله لها والأســباب الــتي تدفعه إلى ذلــك. فنسبة هذه الاشـكالات إلى العقل المجـرد هو ظلم له مبني على تحكم في النظر بلا شك.

ثالثا:الفوضوية:-

يدعي الدكتور طه أن العلم لا ينمو نمـوا مطـرداً، وأن النظريــات لا تتكامل ولا تتطــور تطــوراً تراكميا تكامليــاً، بل أنها تقــوم بينها علاقــات تبــاين وتعاند لا علاقات تكامل.

ولكنا نعتقد بطلان هـــذا الكلام وتخابطـــه، فمن يستطيع أن ينكر أن الميكانيكا الذرية أو الكلاسيكية قد ســدَّت فراغــاً وإن النــاس كــانوا يحتــاجون إليهــا ويسـتفيدون من تطبيقاتها، وأنها قد حلّت مجموعة من الأشــكالات وأجــابت عن أســئلة عديــدة في التــاريخ العلمي، حـتى بـرزت هنـاك أسـئلة لم تسـتطع الإجابة عنها ولم تقدم لها حلولاً بناء على القواعد الكلية الـتي تقــوم عليها ولهــذا احتــاج العلمــاء إلى إيجــاد نظــرة فيزيائية أخرى تقـوم مقـام الفيزيـاء الكلاسـيكية وتحل الاشــكالات الــتي لم تســتطع أن تحلهــا، ولهــذا حلت

محلها الفيزيــاء الحديثة والنظريــات الكمية الحديثــة، الــتي وجهت نظرتها أساســاً إلى المنــاطق الــتي لم تستطع الفيزياء النيوتونية الكلاسيكية الــدخول فيها ولا تسليط الضوء عليها.

إذا نظرنا إلى الأمر بهـذه الصـورة ، فإننا نجد أن العلم يتكامل ويــتراكم تكامليــاً، ويتطــور بمعــنى أنه يستدرك الخطأ التي تقع فيه النظريـات القديمة وتحل محل نظريات جديدة.

نعم إننا لا نسـتطيع أن هـذا هو حـال العلـوم في جميع أنواعهــــا، لأن النظريــــات العلمية إنما يقترحها رجـــال، ولا يخلو أن يســـتدرك اللاحق على الســـابق استدراك أصـلياً في بعض الجهـات، وهـذا غـير ممنـوع مطلقا.

وهـــذا كله على التســـليم به لا يســـتلزم كـــون النظريات العلمية موصوفة بالصفة الفوضوية.

إن وقوع بعض النظريـات أمـام أسـئلة عويصة لا تســـتطيع حلّهـــا، يـــؤدي إلى إعـــادة النظر في تلك النظريــة، فإما أن تقيد ببعض القيــود، وإما أن يتــبين للناظر خطأهـا، هـذا كله غـير ممنـوع، ولكـني أرى كل هذا تغيراً وتطوراً طبيعيـاً، لا يسـتدعي مطلقـاً القـول بأن العلوم تسير سـيراً فوضـوياً، بحيث نرفع الثقة عن المنـاهج العقلية كما يريد د. طه عبد الـرحمن أن يتخذ من هذه الصـفة –الفوضـوية- قادحـاً في النظر العقلي المجرد.

إن غاية ما يمكن أن يقـــال هو أن العلـــوم كلها آلات، قد تستعمل في الخـير وقد تسـتعمل في الشـرّ، وهذا وصف ذاتي لكل ما هو آلة، سواءً كــانت مادية أو

عقلية مجردة كالمنطق. فالـذي يوجه الآلة إلى أهدافه وغاياته هو الإنسان الواعي المريد القاصد بلوغ أهداف معينـــة. والإنســـان في الحقيقة هو من يجب ان يوجه إليه النقد لا هـذه العلـوم والمنـاهج. وليس هو العلـوم العقلية النظرية.

الحدود الفلسفية

يقـــرر د.طه تحت هـــذا العنـــوان مادية العقلانية المجـردة ويقـول[1]: "يكـاد يغلب على اعتقـاد الخاصة والعامة أن التجريد العقلي يفيد تـرْكَ الصـفة الماديـة، كأنما العقل المجرد يفرز معاني كلية مطلقة لا يربطها بالمحسوسات رابط، إلا أن تكـون هـذه المحسوسـات مناسبة لاستحضار الذهن لهـذه المعـاني، وليس يخفي ما في هذا الاعتقاد من مجانية للصواب."

إن الـدكتور طه هنا يتحـدث عن من لا يعـرف ما هي المعقـولات ولا يعـرف ما هو التعقـل، وأنا لا أعتقد أن أحـــداً من العلمـــاء الكبـــار يعتقد أن العقل ينتج المعـــاني وحـــده ويســـتقل في أدراك المعـــاني عن الحـواس الظـاهرة والباطنـة، إن من يعتقد بـذلك هم طائفة من الفلاسـفة لم يلاق مـذهبهم هـذا قبـولاً عند علمـاء الإسـلام. ولـذلك فلا يوجد ما يـدعو د. طه عبد الــرحمن لتعميم مقــولتهم هــذه على الخاصة والعامة لان هذا يتضمن إلصـاق مقولة بالعلمـاء لا يقولـون هم بها.

نحن نعلم أن التعقل هو عبـــــارة عن إدراك في المعـــاني الحســـية ولكن بقيد نـــزع العلائق المادية والشـــوائب عنهـــا، ثم بعد ذلك التصـــرف فيها بقيـــود وضوابط معلومة. فـالمعقولات مشـتقة من الإدراكـات

---

[1](?) العمل الديني ص46.

المادية بلا شك، ولكن لا بقيد كونها مادية، بل تصير معقولات بعد نفي هذه الصفات المادية عنها وتجريدها، فالإنسان ينتزع مقولاته العقلية من الوجود المادي الذي يدركه. فلا استقلال مطلق للعقل عن الحواس. ولذلك قال العلماء من فقد حساً فقد علماً فالمتكلمون يدركون تماماً العلاقة بين الحواس والعقل، ولكنهم لا يقولون إن العقل هو من نفس مرتبة الحواس بل بعدها، ولذلك يصح أن يقال إن الحس هو شرط التعقل وليس سببا له، ولا هو علة له، ومعنى الشرطية هنا أي شرط في التأثير لا في الوجود، ونحن نتصور وجود الشرط بغير المشروط كماهية، وأيضا فبعد وجود الشرط يوجد المشروط في الخارج ولا يحتاج بعد ذلك إلى الشرط. وخاصة بالنسبة إلى التعقل، فما دام الإنسان قد استجلب بعض المعلومات عن طريق حواسه إلى داخل نفسه، وحفظها الحافظة، فإن العقل يشتغل فيها هناك، ولا يحتاج في كل تعقل إلى الإحساس مرة جديدة.

ويقرر الدكتور طه بعد ذلك أن العقل يتوسل بعمليات ثلاث في عمله، وهذه العمليات هي التي تضيف الصبغة المادية على المدركات وهذه العمليات هي

أول:- التظهير[1] : ما أن يتعلق المنهج العقلي بموضوع ما، حتى ينزل عليه مقولة الظهور، فيجعله جملة من الظواهر القابلة للتحليل والتجريب..الخ

ثانياً:- التحييز[2] :لا يتم للشيء كمال ظهوره إلا بإدخاله في حيز مكاني وزماني، مما يجعله قابلاً لأن تجري عليه وسائل التقدير والتقسيم والتركيب

[1](?) العمل الديني ص46.
[2](?) العمل الديني ص47.

المتوافرة، ومن آثار هـذا التحيـيز أن يجعل ما هو غـير ممتد ممتداً، وما هو غير قابل للمقدار قابلاً له.

ثالثـــاً:- التوســـيط[1] :-إن العلم الحاصل بالعقل المجـرد ليس مسـتفاداً بصـورة مباشـرة كما لو كـان ينقــدح في ذهن الإنســان لأول وهلــة، بل بوســائط، وضـابط مبـدأ الوسـيط "أنه كلما كـان الشـيء دقيقـاً ولطيفاً في ظهـوره تعـددت وتعقـدت الوسـائط إليـه" وكلما كان الشيء مجسماً وكثيفاً قَلَّتْ الوسائط إليـه، ويـــترتب على ذلك أن إدراك الحقـــائق غـــير المادية كالغيبيات والروحيات الموصوفة أصلاً بكونها لا متناهية في الدقة واللطافــة، ســوف يســتلزم من الوســائط المادية مالا حصْرَ له.

ويَسْـــتَنْتِجُ من ذلك "أن العقل المجـــرد بعملياته الثلاث أقــرب إلى طبيعة تمديدية (أي يصــبغ الأشــياء بصــــبغة ماديــــة) منها إلى طبيعة تجريدية أي طبيعة مفصــولة ومنفصــلة عن المــادة كما هو غــالب على الاعتقــــاد، وعلى هــــذا فلا ســــبيل له إلى الإدراك إلا بالتوسل بالأسباب المادية الكامنة فيه، ومتى اتجه إلى إدراك حقائق غير ماديـة، كـانت هـذه الأسـباب حجابـاً عظيماً قاطعاً له عن إدراكها".

نحن نلاحظ أن الـــدكتور طه يخلط في كلامه ما بين معـنى التعقل ومعـنى التـوهم فـالتوهم هو الـذي يضـفي على الأشـياء صـبغة ماديـة، حـتى الأمـور غـير المادية يتصورها الوهم في ضمن المكان والزمان. أما التعقل فـــإن شـــرطه هو نفي الصـــفات المادية عن المعاني فالتحييز هي صفة للوهم لا للعقل.

---

[1](?) العمل الديني ص47.

وأما التوسـيط، فأنا لا أرى هنـاك دليلاً على ما قاله د.طه من أن العقل إذا أراد إدراك ما هو غـير مادي فسوف يلزمه وسائط لا نهاية لهـا، وهـذا القـول إن صحَّ مستلزم بالطبع لاستحالة إدراكه هـذا اللامـادي لاستحالة تحصيله ما لانهاية له من الوسـائط لاسـتحالة وقـوع ما لانهاية لـه، فالتسلسل يجب انقطاعه أو قطعه. وبالتـالي تنقطع الوسـيلة أمـام العقـل المجـرد لإدراك الأمور الغيبيـة. وهـذا الكلام مطـرد مع الفكـرة الكلية الـتي يسـير عليها د.طه وهي القـدح في العقل المجرد كآلة لمعرفة الغيبيات.

ولكننا لا نوافقه على ذلـك، ومعرفة الغيبيـات لا يـراد بها عند العلمـاء، إدراك صـور الغيبيـات بالعقل المجـرد، فقد صـرحوا باسـتحالة ذلك في كثـير من مصـاديقه، وكـذلك قد لا يـراد بـإدراك الغيبيـات حـتى إدراك التصـديق بها جميعها بواسـطة العقل المجـرد، لان كثـيراً من الغيبيـات لا وسـائط تنقلنا إليها فتنقطع معرفتنا دونها. بل المراد هو التحصـيل على تصـديقات متعلقة ببعض هذه الغيبيات كما نصوا عليه. ومن الأدلة على ذلك أنهم قـرروا اسـتحالة إدراك حقيقة الله تعالى، على الأقل فقد قرر ذلك المحققون من علمـاء الكلام، مع اتفـاقهم جميعهم على إمكـان إثبـات وجـود الله تعـالى، ولم يقولـوا بإمكانية إدراك حقيقة وجـوده بل بمجـرد إمكانية إثبـات الوجـود، وكـذلك قـالوا نفس الكلام حـول صـفات الله تعـالى، فقـالوا يمكننا إثبـات بعض صـفات لله أي إثبـات كونها الله موصـوفاً بها كالقـدرة والقـدم والوحدانية والعلم، ولم يقولـوا بإمكانية إدراك حقيقة هذه الصفات. ففـرق بين إثبـات إدراك الحقيقة أو إدراك الثبوت، فالأول ممتنع والثـاني متحقق في البعض لا في الكل.

ومن هنا فـــإن ما قاله د. طه عبد الـــرحمن من استحالة العلم بالأمور الغيبية وتعميمه هذه المقولة هو مجرد مخاطرة منه.

وعبارته الأخـيرة تأكيد منه على هـذا المعـنى فهو يجـــزم أن الإنســان مقطـــوع عن أمل إدراك الأمـــور الغيبية باســـتعمال العقل المجــــرد، لأن العقل نفسه متوسل بالأسباب المادية الكامنة فيـه، وهـذا هو الـذي يقطع العقل المجرد عن إدراك الغيبيـات، فنفس هـذه الصـفات الكامنة في العقل المجـرد قـاطع يقطعه عن الوصـول إلى ما وراء المـادة. وهـذا الكلام مجـرد عن الـدليل ومغالطة تعتمد على الخلط بين مفهـوم العقل ومفهوم الوهم كما نبهنا إليه سابقاً.

ملازمة اللاعقلانية للعقل المجرد:

تحت هـذا العنـوان قـال الـدكتور طه[1]:- "يكـاد يسـيطر على الأذهـان أن العقل المجـرد يفـرز عقلانية خالصة لا تشوبها شائبة مما ليس بمعقـول، إلا أن هـذا الاعتقـاد تنقضه الشـواهد التالية الـتي نستخلصـها من طبيعة الممارسة العليمة والممارسة اليومية".

إذن هو يعتقد أن العقل تتخلله عمليـــات غـــير عقلانية، ويستدل على ذلك بالممارسة ويعـدد بعد ذلك بعض الممارســات الــتي ستشـــهد بها على ذلك المطلوب، ومن ذلك

1. تجـاوز النظريـات العلمية بعضـها لبعض، يقصد بـذلك أن بعض النظريـات العملية تكـون في بعض الأزمنة مثـالاً على العقلانية حـتى يكشف عما فيها من أمور لا عقلانية.

---

[1](?) العمل الديني، ص48.

والحقيقة أن هــذا الأمر لا يجــوز أن يعتــبر دليلاً على ما يقــول به د.طــه، من أن العقل المجــرد يفــرز جــوانب لا عقلانيــة، فــإن العلمــاء تتكامل نظريــاتهم باعتمــاد كل واحد منهم على الإنجــازات الــتي قــام بها من قبلــه، وتجــاوز العلمــاء اللاحقين لأعمــال العلمــاء الذين سـبقوهم كيف يعتـبر دليلاً على لا عقلانية العقل المجرد، غاية ما يكون هو أن بعض الناس قد يُخـدعون بالنظريات التي يقـدمها بعض العلمـاء ويـدعون ادعـاءً بغير دليل أن هذه النظرية كاشفة للواقع كما هــو، كما حـدث من بعض المـاديين عنـدما ادعـوا أن النظريـات الــتي قــدمتها الفيزيــاء الآلية وحاولوا تفســير الكــون جميعه بما فيه من ظــواهر بنــاءً على هــذه القــوانين الفيزيائية، والحال أن هـذه النظريـات لم تـدع لنفسـها الإحاطة بجزئيات وكليـات العـالم. فكـان أن ظهر خطأ من ادعى شمولها لذلك بعد اكتشـاف الفيزيـاء الحديثة لبعض القوانين التي جهلها العلماء المتقدمون.

فمن أين يمكن بناءً على هذه الحالة، الادعاء بـان العقل المجرد يفـرز لا عقلانية وكـأن الـدكتور طه يريد بهـذا القـول أن يـدعي أن العقل المجـرد بهـدم نفسه بنفسه وهو كلام غير صحيح وغير قائم على أي دليل.

2. يجّوز د.طه وجود أنساق متناقضة أو شبه متناقضة من دون أن يؤدي ذلك إلى انتشار التناقض في نفس النســق، واســتلزم على ذلك أن ما يُعَــدُّ عقلانياً في نسق معين قد لا يكون كــذلك في نسق آخــر، وكلاهما مع ذلك مــذهب في المنطق ســليم ومشروع.
3. وذلك يعني أن التناقض قد يكون موجوداً من دون لـزوم الانتشـار في داخل النسق المنظـوم وهذا يستلزم عنده خفاء التنــاقض، وأن هـذا النسق

قد يعتبر صحيحاً لا تناقض فيه بسـبب عـدم انتشـار التناقض. ولكن الحقيقة أنَّ انتشار التناقض ليس هو فقط علامة التنـاقض، بل وجـود التنـاقض وإن لم ينتشر في النسق دليل على عدم صحة هـذا النسق والكاشف عن التناقض هو لزوم إثبات الشيء ونفيه باتحاد المحمول والموضوع والجهة.

4. يـدعي د. طه أن الضـرورة تـبيح الأخذ بالمتناقضـات، وهـذا تحريف في الحقيقة للواقـع، فالقاعدة أن الضرورة تـبيح الأخذ بـالمحظورات، ولا تبيح الأخذ بالمتناقضات وفرق كبير بين هذا وذلك.

هذه بعض الملاحظات النقدية الـتي أحببت أن أكتبها على القسم الأول من كتـاب العمل الـديني وتجديد العقل، وهو القسم المتعلق بالعقل المجـرد. والحقيقة أن مجال النقد فيه أوسع من ذلك.

والحمد لله رب العالمين.